الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

# محاضرات في مقياس " منهجية البحث العلمي"

ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر تخصص " قانون جنائي"

الأستاذة لرقط سميرة

السنة الجامعية 2024/2023

**أنواع مناهج البحث العلمي:**

1) المنهج التاريخي
2) المنهج الوصفي
3) أسلوب الدراسات المسحية
4) أسلوب دراسة الحالة
5) أسلوب تحليل الحقوق
6) المنهج التجريبي
7) المنهج الاستقرائي
8) المنهج الاستنباطي
9) المنهج المقارن

**مناهج البحث العلمي:**

المنهج يعني مجموعة من القواعد العامة التي تم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم ومنه فالمنهج هو: الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته المشكلة لاكتشاف الحقيقة.

ومناهج وطرق البحث عن الحقيقة تختلف باختلاف المواضيع المدروسة. ولهذا توجد عدة أنواع من المناهج أو طرق البحث.

ومنهج البحث هو طريقة أو عملية تسمح بالحصول على المعلومات الموثوقة بفضل مجموعة من الخطوات التي تسمح بتمحيص ومراقبة مدى صحة هذه المعلومات والمعارف.

ومناهج البحث العلمي تجمع مقاربات وتقنيات مختلفة تختار على حسب الإشكالية المطروحة ومجال البحث.

ويعرف أيضا المنهج العلمي على أنه: "فن التنسيق الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها".

**تصنيف أنواع البحوث:**

**1/ التصنيف حسب طبيعتها:**

1) **البحث النظري:** وهو البحث الذي يهدف إلى تطوير نظريات جديدة ومفاهيم وأطر جديدة يمكن تطبيقها على مختلف المجالات. ويطلق عليها أيضا البحوث الأساسية.

هدف البحث النظري هو توسيع معارفنا وفهمنا لموضوع معين، كما يهدف أيضا إلى تجربة وفحص النظريات والفرضيات الموجودة واستخلاص نظريات جديدة [وبناء نماذج من أجل تفسير الظواهر التي تمت ملاحظتها].

أ) والبحث النظري عموما يستعمل في كل أنواع البحوث، سواء في العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية أو العلوم الإنسانية. ففي مجال العلوم الإنسانية فهي تهدف إلى إنشاء نظريات جديدة ونماذج جديدة من أجل تفسير السلوك الإنساني. **البحوث الأساسية:** ويطلق عليها أيضا البحوث النظرية.

ودوافع هذه البحوث هو التوصل إلى الحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية، وتشتق البحوث النظرية أو الأساسية، عادة من المشاكل الفكرية أو المشاكل المبدئية، فهي ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى، إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها في بعد على مشاكل قائمة بالفعل.

والبحوث النظرية يمكن أن تكون تطبيقية، فالكثير من الأكاديميين يستخدمون النظريات في أبحاثهم التطبيقية لاختبار مدى مطابقتها للوقائع أو لاستخدامها في تحليل وتفسير الظاهرة موضوع البحث.

وعلى العموم تعتبر البحوث التطبيقية أكثر شيوعا من البحوث الأساسية، وتكون أهدافها محددة بشكل أدق من البحوث الأساسية النظرية.

كما تعمل البحوث التطبيقية على بيان الأسباب الفعلية التي أدت إلى حدوث الظاهرة أو المشكلة، مع اقتراح التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة المشاكل أو إزالتها كليا، وقد تهدف إلى تحسين نوعية أو تطوير منتج جديد في مجال الصناعة أو الزراعة.

🡸وعلى العموم، من الصعب فصل البحوث التطبيقية عن النظرية وذلك للعلاقة التكاملية بينهم، فالبحوث التطبيقية تستمد فرضياتها من البحوث النظرية.

🡸كما أن: نتائج البحوث التطبيقية يمكن أن تتماشى وتتمازج مع تلك النتائج المأخوذة من البحوث الأساسية النظرية لتواجه موقفا محددا أو مشكلة قائمة.

🡸كذلك: فإنه من الصعب أحيانا التمييز بين البحوث التطبيقية العلمية والبحوث الأساسية النظرية، خاصة في المواضيع الجديدة التي تحتاج إلى بناء حقائق ونظريات حولها.

2) **البحث التطبيقي:** الهدف من البحوث التطبيقية هو حل المشكلات العلمية وتحسين فهمنا للعالم الواقعي، ويشمل استعمال الطرق والنظريات العلمية من أجل تطوير حلول علمية لمشكلات وتحديات خاصة.

عكس البحث الخالص (LA RECHERCHE PURE) / (PURE RESEARCH) أو الأساسي (FONDAMENTALE) الذي يهدف إلى توسيع دائرة معارفنا دون أي تطبيق خاص.

في حين أن البحث التطبيقي يرتكز على إنتاج أو الحصول على نتائج عملية يمكن استعمالها في العديد من المجالات: مثل الصناعة، الطب، والسياسات العامة.

فالهدف الرئيسي للبحوث التطبيقية هي تحسين قدراتنا على مراقبة الحكم في الظواهر في العالم الواقعي من أجل خلق امتيازات ملموسة للمجتمع.

سواء تعلق الأمر بتطوير تكنولوجيات جديدة، أو تصنيف منتجات موجودة، فالبحث التطبيقي يلعب دورا مهما في تطوير معارفنا وتحسين قدراتنا على حل المشاكل العلمية]

## I. اختلاف المناهج باختلاف المواضيع:

في حقيقة الأمر لا يوجد طرق علمية واحدة يمكن الاعتماد عليها بمفردها للكشف عن الحقيقة، لأن طرق البحث العلمي تختلف باختلاف المواضيع التي يدرسها كل باحث.

واختلاف المواضيع أيضا يؤدي إلى اختلاف الوسائل التي تستعمل في البحث عن الحقيقة، ففي العلوم مثلا، يستعمل المجهر لتكبير الأجسام الدقيقة حتى يتعرف الباحث عن الجزيئات الدقيقة التي قد لا يراها بالعين المجردة. أما في العلوم الاجتماعية فإنه لا يمكن استخدام المجهر لدراسة السلوكات الإنسانية، وإنما هذا المجال نستعمل فيه وسائل أخرى تتوافق وطبيعته. مثلا استخدام أسلوب الاستقراء والتأمل والتحليل لمعرفة دوافع التصرفات والغرائز الإنسانية.

وبالتالي فالوسائل تختلف باختلاف البحث الذي نود القيام به.

**إلا أن:** اختلاف الغايات والوسائل لا يعني بالضرورة فصل العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية وعدم وجود عوامل مشتركة بين هذين المجالين من مجالات المعرفة.

فالمناهج تكمل بعضها البعض، وينتج عنها في كثير من الأحيان حقائق جديدة لم تكن تعرفها من قبل.

### تصنيف مناهج البحث العلمي:

يختلف الكتاب المهتمون بأصول البحث العلمي ومناهجه في تصنيف مناهج البحث، فيضيف البعض مناهج ويحذف آخرون مناهج، أو يختلفون في أسمائها.

### تصنيف أنواع البحوث بحسب مناهجها:

كما تصنف البحوث بحسب طبيعة المناهج التي تستخدم فيها كالآتي:

أ) **البحوث الوثائقية**: وهي البحوث التي تعتمد على المنهج التاريخي في تتبع الظاهرة منذ نشأتها ومراحل تطورها والعوامل التي تأثرت بها، بهدف تفسير الظاهرة في سياقها التاريخي: وتكون أدوات جمع المعلومات فيها معتمدة على: المصادر والوثائق المطبوعة وغير المطبوعة، كالكتب والدوريات والنشرات والتقارير والوثائق الإدارية والتاريخية، وكذلك المواد السمعية والبصرية وما شابه ذلك من مصادر المعلومات المعتمدة والمنظمة.

وإضافة إلى المنهج التاريخي، فإن من أهم المناهج المتبعة في هذا النوع من البحوث، فهي تتبع أيضا المنهج التحليلي، أي تحليل المضمون أو تحليل المحتوى.

ب) **البحوث الميدانية:** وهي البحوث التي تعتمد على المنهج الوصفي في تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة، من خلال تحرير ظروفها وأبعادها ووصف العلاقات فيها بهدف الوصول إلى وصف علمي دقيق متكامل للظاهرة.

ت) **البحوث التجريبية:** وهي البحوث التي تجري في المختبرات العملية المختلفة الأغراض والأنواع، سواء كان ذلك على مستوى العلوم التطبيقية أو العلوم الدقيقة، أو حتى بعض العلوم الإنتاجية فهناك مختبرات الكيمياء والميكانيك وما شابه ذلك، من المختبرات ويحتاج هذا النوع من البحوث التجريبية إلى ثلاث أركان أساسية هي:

1) المواد الأولية التي تجري عليها التجارب، والأجهزة .
2) والمعدات المطلوبة لإجراء التجارب .
3) والباحثين المتخصصين ومساعديهم.

ويجمع الباحث بياناته بالملاحظة والقياس والمتوافرة دون تغيير عليها.

**تصنيف البحوث بحسب جهات تنفيذها:**

تصنيف البحوث من حيث الجهات المسؤولة عن تنفيذها كالتالي:

أ- البحوث الأكاديمية: وهي البحوث التي تجري في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية المختلفة، سواء فيما يخص الطلبة –وخاصة طلبة الدراسات العليا منها- أو المدرسين فيها.

ونستطيع أن نصنف هذه البحوث الأكاديمية إلى مستويات عديدة وهي:

1) البحوث الجامعية الأولية: وهذه أقرب ما تكون إلى التقارير منها إلى البحوث، حيث يتطلب من طلبته المراحل الجامعية الأولية (الليسانس) وخاصة في آخر السنة الثالثة أو الرابعة حسب النظام المتبع في الجامعة من كتابة بحث التخرج.

وقد يطلب الأستاذ من الطلبة إعداد هذه البحوث للتعمق أكثر في الموضوع، وعادة لا يتوقع ان يتوصل الطلب إلى شيء جديد في هذه البحوث.

إنما الهدف الرئيسي منها هو، تطوير الاعتماد على النفس لدى الطالب في البحث والاطلاع وتطوير مفاهيم الطالب وقدراته التحليلية.

كما يعتبر القيام بهذه البحوث بمثابة تدريب الطالب على القيام ببحوث أكثر عمقا مثل: رسائل الماجيستير وأطروحة الدكتوراه.

2) بحوث الدراسات العليا: منها رسائل الماجيستير وأطروحات الدكتوراه، التي يتفرغ فيها الطالب لإعدادها بعد اختياره لموضوع بحثه ووضع الأسس اللازمة له وتعيين مشرف له.

وفي هذا النوع من الأبحاث يختار الباحث عند إعداد الرسالة أو الأطروحة مشكلة من المشاكل، ويقوم بدراستها وتحليلها ووضع الفرضيات لتفسيرها ثم يعمل على إثبات مدى صحة الفرضيات.

وقد يتوصل الباحث إلى إضافة جديدة إلى عالم المعرفة وقد لا يكون ذلك في هذه المرحلة.

أما في مرحلة الدكتوراه فيجب أن يقدم الباحث شيئا جديدا، والنتائج التي يتوصل إليها يجب أن تجعله من الأشخاص المعترف بهم في حال تخصصه.

3) **بحوث الأساتذة (المدرسين):** عندما يلتحق الحاصل على شهادة الدكتوراه بالجامعة لمزاولة مهنة التدريس الأكاديمي تسمى درجته العلمية "أستاذ محاضر".

وفي العادة يطلب من أساتذة الجامعات والمعاهد كتابة بحوث لغرض تقييمهم وترتيبهم إلى درجات علمية أعلى (مثل: الأستاذية Professorat)، وتنشر هذه البحوث في مؤتمرات علمية داخلية أو خارجية أو في دوريات علمية محكمة.

والبحوث الأكاديمية عموما هي أقرب ما ستكون إلى البحوث النظرية الأساسية منها إلى البحوث التطبيقية ولكن هذا لا يمنع من الاستفادة من نتائجها وتطبيقها فيما بعد.

ب- **البحوث غير الأكاديمية**: وهي البحوث المتخصصة والتي تنفذ في المؤسسات والدوائر بغرض تطوير أعمالها ومعالجة المشاكل والتحديات التي قد تعترض طريقها، وهي أقرب ما يكون إلى البحوث التطبيقية.

وسنتناول في دراستنا أبز المناهج التي نحتاج إليها في الدراسات الاجتماعية والإنسانية والقانونية:

## I. المنهج التاريخي:

يعرف المنهج التاريخي على أنه:

← ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق ومعلومات أو تعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

كما يعرف أيضا بأنه:

← ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفا كيفيا يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة.

ومما سبق من التعريفات يتضح لنا الآتي:

1) يهتم المنهج التاريخي بدراسة ظواهر حدثت في الماضي حيث تم تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها والعلم بها ومعرفة مدى تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها.
2) المنهج التاريخي ممتد من دراسة التاريخ حيث يعمل الباحث على دراسة الماضي وفهم الحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل.
3) يمكن استخدام المنهج التاريخي في حل مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي.
4) يساعد المنهج التاريخي في إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية.

**استخداماته:** يستخدم المنهج التاريخي في:

1) دراسة التاريخ بمعناه العام والذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره.
2) دراسة التاريخ بمعناه الخالص الذي يعني البحث في مجال حياة البشر الماضية وما تشتمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغيير هذه الظواهر والأحداث عبر الزمن.

**عيوبه:** من أبرز عيوب المنهج التاريخي ما سيأتي:

1) لا يقوم على الملاحظة المباشرة للظواهر والأحداث، فالمؤرخ يتعامل مع ظواهر حدثت في الماضي وانتهت. فهو يعتمد على الطريقة التقليدية في جمع البيانات، والتي تتلخص في السماع عن الآخرين والنقل عنهم أو الأخذ عن بعض الوثائق التي كتبها أشخاص آخرون شاهدوا هذه الظواهر أو سمعوا عنها، وهذه المصادر قد لا تكون دقيقة.
2) لا تعتمد عللا التجربة العلمية للوصول إلى الحقائق، فمصدر المعرفة الأساسي فيه هي الآثار والسجلات التاريخية وأحيانا الناس أو الأفراد، وإن كان هؤلاء لا يملكون القدرة التي تمكنهم من الاحتفاظ بالحقيقة لفترة زمنية طويلة، وقد يميل هؤلاء الأفراد إلى التحيز أو المبالغة في وصف الحقائق وتصويرها.
3) المنهج التاريخي بحكم دراسته للماضي لا يمكن للباحث من استرجاع الظواهر والسيطرة عليها أو التأثير فيها، لذلك فإن النتائج والمعرفة التي يتم التوصل إليها من خلال تطبيق المنهج التاريخي تكون غير دقيقة بالمعايير العلمية الحديثة لأنها غير كاملة وتستند إلى أدلة وبراهين جزئية.

4) لا يستطيع الباحث التاريخي مهما كان دقيقا أن يصل إلى كل الحقائق المتصلة بمشكلة الدراسة، فالمعرفة تبقى جزئية تستند إلى أدلة جزئية ولن يستطيع الباحث اختبار كل الأدلة.

**مميزاته:** على الرغم من عيوب المنهج التاريخي إلا أن من أهم مميزاته:

1) يعتبر منهج ناقد يبحث عن الحقيقة من خلال أسلوب علمي يبدأ بتحديد المشكلة مرورا ببعض الفرضيات الملائمة وجمع البيانات والمعلومات وإخضاع الفرضيات للاختبار ومن ثم الوصول إلى النتائج المنشودة.
2) كذلك فإن الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة في هذا المنهج لا تنقص من قيمته خصوصا إذا تم إخضاع البيانات للنقد والتمحيص الدقيق]
3) لا يعتبر الرجوع إلى الوثائق والسجلات والتقارير الباقية والآثار والمقابلات مع الأشخاص الذين عايشوا الأحداث نقطة ضعف في البحث التاريخي وذلك إذا استخدم الباحث المنطق والتحليل والتمحيص للبيانات والمعلومات المستخدمة.

**مصادر معلومات المنهج التاريخي:**

تتعدد مصادر المعلومات في دراسات المنهج التاريخي، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- **المصادر البشرية:** وهو شهود العيان، والمعاصرون، والمشتركون في الموضوع قيد البحث والدراسة.
2- **المصادر المكتوبة والمشاهدة:** وهي تشمل:

أ- **المخطوطات:** بعد إخضاعها للنقد الداخلي بما تتضمنه من نصوص ولغة، وأسلوب وشواهد وبراهين وتعرضها للنقد الخارجي من حيث الزمن الذي كتبت فيه، والذي تتحدث عنه وعلاقتها بما كتب في مجال نصوصها ومضامينها أو ما كتب عنها.

ب- **الوثائق الرسمية:** من مقالات وأفكار وأشعار ومجلات وتقارير وصحف معتمدة.

ت- **المذكرات والمراسلات الرسمية والمذكرات الخاصة:** والتي تعتبر هامة لحياة الفرد، إذا وقعت في يد الباحث خاصة.

ث- **المجلات والوثائق بمختلف أنواعها:** الدساتير، القوانين، سجلات المحاكم، قوائم الضرائب، القوانين والأنظمة، الصور، الأفلام، الخرائط، الأساطير والحكايات الشعبية، العقود بأنواعها ...إلخ

ج- **الآثاروالشواهد التاريخية**: وتتمثل في بقايا ومخلفات العصور السابقة، مثل بقايا المدن والهياكل والمدرجات والمدافن والمخطوطات ... إلخ.

ح- **الدراسات التاريخية القيمة**: وتشمل الكتب والدراسات التاريخية بأنواعها المختلفة.

خ- الشواهد المادية التي يمكن مشاهدتها وملاحظتها كالآثار والتحف والرسومات.

**أدوات المنهج التاريخي:** من أهم أدوات المنهج التاريخي.

1. الملاحظة والمشاهدة
2. المقابلة
3. الاستبيان

**خطوات المنهج التاريخي**: يمكن حصر خطوات القيام بالبحث التاريخي في خمس خطوات وهي:

1) **الشعور بالمشكلة وتحديدها:**

فعلى الباحث أن يراعي عند اختيار المشكلة موضع الدراسة وامتدادها التاريخي بحيث يكون له صفة الاعتزاز والدوام النسبي بما يمكن من تعقب الظاهرة والتعرف على مراحل تطورها، وعادة ما يستقي الباحث مشكلة الدراسة من ميدان تخصصه ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة.

2) **جمع البيانات والمعلومات أو المادة التاريخية:**

بعد الشعور بالمشكلة واختيار موضوع البحث يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات من مصادرها المذكورة أعلاه.

3) **تحليل المصادرونقدها:**

يتضح من مصادر المعلومات التاريخية أنها في معظمها مصادر غير مباشرة وقديمة وهذا يضفي شكوكا حول دقتها وصدقها، لذا يجب على الباحث التأكد من صحة المعلومات التي جمعت، وذلك ليكون البحث أكثر مصداقية وأمانة في ذلك، ويكون النقد على نوعين:

**1- النقد الخارجي:** ويتضمن التأكد من صحة الوثيقة محل البحث وهو بدوره ينقسم إلى نوعين هما:

أ- **نقد التصحيح:** وفيه يتم التأكد من صحة الوثيقة ونسبتها إلى صاحبها، وذلك بالتأكد من صحة الوثيقة الخاصة بحادثة معينة أو أكثر، لتحديد مدى صحتها ومدى صحة نسبتها إلى أصحابها، وذلك نظرا لما تتعرض له الكثير من الوثائق إلى حشو وتزييف، وإضافات دخيلة أو

تحريف، لأسباب كثيرة وأشكال متعددة، فالوثيقة قد تكون مكتوبة بيد المؤلف، أو بيد شخص آخر ولا توجد إلا نسخة واحدة فيكون من واجب الباحث تصحيح الخطأ في النقل.]

وقد تكون الوثيقة متعددة النسخ وأماكن التواجد بحيث يحتاج الأمر إلى تحديد النسخة الأصلية عن النسخ المنقولة عنها.

ب- **نقد المصدر:** وفي هذه المرحلة يتم التأكد من مصدر الوثيقة وزمانها ومؤلفها، للتأكد من نسبتها إلى صاحبها، وفحص الوقائع الوارد ذكرها في الوثيقة، ومقارنتها بأحداث العصر المنسوبة إليه.

2- **النقد الداخلي:** ويقصد به تقييم محتوى الوثيقة وصحة ومعنى الكلام الموجود فيها، والتأكد من دقتها، وهو كذلك على نوعين:

أ- **النقد الإيجابي:** والهدف منه تحديد المعنى الحقيقي والحرفي للنص وما يرمي إليه الكاتب، وهل حافظ على نفس المعنى في الوقت الحالي أم لا.

ب- **النقد السلبي:** ويقصد به التعرف على مدى موضوعية الكاتب، وهنا يتم التحقق من رؤية الكاتب لمشاهدة الوقائع بدراسة مدى خطأ أو تحريف الوثيقة.] كذلك مدى أمانته في تقبل الواقعة وهل كان موضوعيا وصادقا، أم شوه الحقائق، وهل شاهد الحادثة أم سمع عنها والتأكد من سلامة جسمه وعقله وسنه.]

ويلعب النقد السلبي دورا كبيرا في التأكد من هذه المعلومات، وكذلك معرفة ما السبب الذي أدى به إلى كتابة هذه الوثيقة والإحاطة بجميع ظروفه أنذاك.]

**4) صياغة الفرضيات وتحقيقها:**

وهي عبارة عن حل مؤقت لإشكالية البحث والذي على أثره تتم دراسة الموضوع، وقد يكون إجابة محتملة للسؤال البحثي، ومن خلال التجريب نحاول إثبات ما إذا كانت هذه الفروض صحيحة أم خاطئة.

وتتطلب الفرضيات في البحوث التاريخية مهارة فائقة وخيال واسع من قبل الباحث لأنه يدرس ظاهرة وقعت في الماضي.

ويقوم الباحث بجمع المادة العلمية وفقا لنظام معين زمني أو جغرافي أو موضوعي أو مزيج من هذه النظم، ويعتبر وصول الباحث على المعلومات ونقدها وتحليلها بمثابة إثبات الفرضيات والتحقق منها.

**5) استخلاص النتائج وكتابة التقرير:**

بعد أن يتم الانتهاء من جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتقييمها والتوصل إلى إثبات صدق الفرضيات بعد إجراء التعديلات الضرورية عليها يخلص الباحث إلى النتائج ثم يقوم بكتابة البحث النهائي ملتزما بمنهجية إعداد البحوث العلمية من ترتيب وتنميط وتوثيق وصياغة سليمة وغيرها.

**دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية:**

مثلا: دراسة القانون الروماني وكذا القانون المدني والقوانين المتصلة به لا يمكن تصور دراستها دون استخدام المنهج التاريخي.

حيث نستخدم الملاحظة التي هي من أهم وسائل أو أدوات المنهج التاريخي، ولكن تتم الملاحظة من طرف من عاشوا الأحداث أو الظواهر، وتصل إلينا عن طريق الوثائق والمخطوطات ...إلخ

لأن الأحداث التاريخية لا يمكن ملاحظتها مباشرة لأنها توقفت عن الحدوث.

فالمنهج التاريخي يختلف عن المناهج الأخرى لأنه بدل الملاحظة المباشرة للوقائع المستعمل في المناهج العلمية الأخرى، المنهج التاريخي يعتمد على الملاحظة الغير مباشرة معتمدا على الوثائق والمخطوطات فهو منهج غير مباشر يعتمد على المنطق Raisonnement، وبالخصوص في الدراسات القانونية.

فإن المنهج التاريخي في الدراسات القانونية يأخذ الباحث بعين الاعتبار مجموعة من العناصر حول الوقائع أو القانون في حد ذاته مثل:

- السياق الاجتماعي Le contexte social وكذا الأحداث التاريخية المعاصرة لتبني أو إصدار قانون معين]، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحالة أو الأوضاع السابقة لإصدار القانون وكذا تاريخ القوانين من حيث النص في حد ذاته أو الأحكام التفسيرية له ودراسة كل التعديلات التي طرأت عليه أو إلغاء بعض الأحكام ان وجدت، وأيضا دراسة مصادر هذا القانون وأصوله، من حيث هل هو مستمد من قانون أجنبي مثلا.
- وحسب المنهج التاريخي أيضا فالباحث أو المفسر مثلا الذي يعمل على تفسير القانون، يمكنه أيضا الاستعانة بالأعمال التحضيرية قبل إصدار القانون، التي تشمل: مناقشات البرلمانيين وكذا كل الوثائق المرتبطة بصياغة وإعداد مشروع القانون، مثل تقارير اللجان، والوثائق السياسية الحكومية وكذا تقارير البحوث المتعلقة بمشروع القانون

**وكخلاصة:**

كل العلوم الاجتماعية بما فيها القانونية تدرس ظواهر غير ثابتة في الزمن أي متغيرة ولفهمها يجب معرفة تطورها، وضرورة معرفة هذا التطور، مثل دراسة تطور القوانين من القوانين الرومانية إلى وقتنا هذا، لذا هناك ضرورة لدراسة الظواهر الاجتماعية السابقة ولن يكون هذا ممكنا إلا من خلال المنهج التاريخي.

وذلك من خلال تفسير الوثائق التي نحتاجها في كل الحالات التي تكون فيها المعرفة غير مباشرة (من الناحية العملية كل الوقائع في العلوم الاجتماعية تجمع بطرق غير مباشرة)

**المنهج الوصفي:**

**تعريفه**: طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.

كما يعرف أيضا: بأنه محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها.

ومما سبق من التعريفات يتضح لنا الآتي:

1) تهدف البحوث الوصفية إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع.
2) تهتم البحوث الوصفية بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء والظواهر التي يتناولها البحث وذلك على ضوء قيم أو معايير معينة، واقتراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول بها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليه في ضوء هذه المعايير والقيم.
3) يقدم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف وثيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة هي:
   - ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟
   - من أين نبدأ الدراسة؟
   - ما العلاقة بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟
   - ما النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا.

4) لا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها، بل يعمل على تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق، بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة.

**استخداماته**: يستخدم المنهج الوصفي في:

1) دراسة حاضر الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، مع ملاحظة أنه يشمل: في كثير من الأحيان على عمليات تنبؤ المستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها.
2) دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي استخدم فيها منذ نشأته وظهوره.
3) دراسة العلوم الطبيعية لوصف الظواهر الطبيعية المختلفة
4) رصد ومتابعة الظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المستوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.

**مزايا المنهج الوصفي**: يتمتع المنهج الوصفي بالمزايا الآتية:

1) يساعد المنهج الوصفي على إعطاء معلومات حقيقة دقيقة تساعد على تفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية.
2) اتساع نطاق استخداماته لتعدد الأساليب المتاحة أمام الباحث عند استخدامه: مثل أسلوب المسح، أو دراسة الحالة أو تحليل المضمون.
3) يقدم المنهج الوصفي توضيحا للعلاقات بين الظواهر كالعلاقة بين السبب والنتيجة، كما يمكن للإنسان من فهم الظواهر بصورة أفضل.
4) يتناول المنهج الوصفي الظواهر كما هي في الواقع دون تدخل من طرف الباحث في التأثير على مسارها. مما يعطي نتائج أكثر واقعية.

**عيوب المنهج الوصفي**: من أبرز عيوبه ما يلي:

1) قد يستند البحث الوصفي إلى معلومات مشبوهة ولا تستند إلى الواقع، سواء كانت عن قصد من طرف الباحث أو عن غير قصد، كأن تكون الوثائق والسجلات المستخدمة غير دقيقة.
2) هناك احتمال تحيز الباحث لآرائه ومعتقداته، فيأخذ البيانات والمعلومات التي تنسجم مع تصوره ويستبعد التي تتعارض مع رأيه، وهذا راجع إلى أن الباحث يتعامل دائما مع ظواهر اجتماعية وإنسانية غالبا ما يكون طرفا فيها.

3) غالبا ما يستخدم الباحث مساعدين عند القيام بالدراسات الوصفية وذلك من أجل جمع البيانات والمعلومات، فصدق وانسجام هذه البيانات يعتمد على مدى فهم المساعدين لأهداف البحث.
4) صعوبة إثبات الفرضيات في البحوث الوصفية لأنها تتم عن طريق الملاحظة وجمع البيانات المؤيدة والمعارضة للفرضيات دون استخدام التجربة في إثبات هذه الفرضيات، فالباحث في الدراسات الوصفية قد لا يستطيع ملاحظة كل العوامل المحيطة بالظاهرة، الأمر الذي يعيقه في إثبات الفرضيات.
5) صعوبة التنبؤ في الدراسات الوصفية وذلك لأن الظواهر الاجتماعية والإنسانية تتصف بالتعقيد وذلك لتعرضها لعوامل متعددة.

**أدوات المنهج الوصفي**: يستخدم لجمع البيانات والمعلومات في البحوث الوصفية الأدوات الآتية:

- ❖ الملاحظة
- ❖ المقابلة
- ❖ الاختبارات
- ❖ الاستبيانات
- ❖ المقاييس المتدرجة
- ❖ تحليل الوثائق والسجلات

**خطوات البحث باستخدام المنهج الوصفي**:

لا يكاد تطبيق واستخدام المنهج الوصفي في البحث يختلف في مراحله عن تلك التي تشملها الطريقة العلمية بشكل عام ويمكن حصرها كالآتي:

1- **تحديد المشكلة وصياغتها:** لابد للباحث من تحديد المشكلة المراد دراستها ويفضل أن تتم صياغتها في شكل سؤال.
2- **وضع الفرضيات المحتملة:** ثم يقوم الباحث بصياغة الفرضيات الدراسة والتي يمكن أن تجيب عن سؤال البحث بصورة مؤقتة وثم يبدأ الباحث بجميع المعلومات عنها إلى أن يتم إثباتها أو دحضها (نفيها).

3- **جمع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة**: يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات واختيار الأدوات المناسبة لجمعها كالمقابلة والاستبيان والملاحظة والقيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة منظمة، حيث يختار الباحث الأداة التي تناسب طبيعة المشكلة والفروض وبالأساليب التي تم تحديدها. كما يقوم الباحث باختيار العينة التي ستجري عليها الدراسة وتحديد حجمها ونوعها.

4- **تحليل البيانات وتفسيرها:** عند بدء مرحلة اختبار الفرضيات ومناقشتها لابد من الرجوع إلى أدبيات الدراسة إلى الدراسات السابقة على مدى اتفاق نتائج البحث مع نتائج البحوث السابقة والعمل على تفسير أسباب الاتفاق أو الاختلاف.

5- **كتابة النتائج والاستنتاجات والتوصيات المناسبة:** يقوم الباحث بكتابة النتائج وتفسيرها ويقدم عدد من التوصيات التي يستفيد منها الباحثون والجهات المستفيدة من البحث.

**أساليب المنهج الوصفي:**

يستخدم النهج الوصفي في دراسة معظم الظواهر، فالوصف العلمي للظواهر ضرورة لا مناص منها قبل قيام الباحث بالتعمق في تحليل الظواهر والحصول على تقديرات وثيقة لحدوثها والتعرف على طبيعة علاقاتها.

وتتخذ الدراسات الوصفية أساليب وأنماط مختلفة ومن هذه الأساليب المستخدمة للبحوث الوصفية ما يلي:

أ) **أسلوب المسح (الدراسات المسحية):** يعتر المسح واحدا من المناهج الأساسية بل أكثر شيوعا في البحوث الوصفية. ويعرف أسلوب المسح بأنه:

دراسة شاملة مستعرضة، ومحاولة منظمة لجمع بيانات وتحليل وتفسير وتقدير الوضع الراهن لموضوع ما في بيئة محددة ووقت معين.

كما يعرف أيضا: بأنه ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب.

ومما سبق من التعريفات يتضح الآتي:

1) يقوم الأسلوب المسحي على وصف وتشخيص ظاهرة ما، وجمع البيانات عنها وتقدير حالتها كما هي في الوقت الراهن، أي ما هو قائم فعلا في جزء من المجتمع.
2) البحث المسحي ينصب على الوقت الحاضر.
3) يهدف البحث المسحي إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة منها مستقبلا.
4) يطبق أسلوب المسح عادة على نطاق جغرافي كبير أو صغير وقد يكون مسحا شاملا أو بطريق العينة، وفي أغلب الأحيان تستخدم فيه عينة كبيرة من أجل مساعدة الباحث في الحصول على نتائج دقيقة وبنسبة خطأ قليلة وبالتالي تمكنه من تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة.
5) البحث المسحي يدرس الظاهرة كما هي في الواقع دون تدخل من قبل الباحث للتأثير عليها.

**استخداماته:** تتعدد استخدامات الأسلوب المسحي تشمل المجالات الآتية:

1) المسح المدرسي: والذي يدرس الميدان التربوي بأبعاده المختلفة: المعلم، المتعلم، الوسائل، الطرق، الأهداف، المناهج.
2) المسوح التي تهتم بدراسات السكان بمختلف مجالاتها ولعل أهمها الهجرة، الخصوبة وتنظيم الأسرة والخصائص المختلفة للسكان.
3) المسوحات الاجتماعية والتي تتناول مشكلات اجتماعية معينة وفرضت نفسها نتيجة للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل: بحوث الفقر والجريمة وأوضاع الأسرة ومشكلة العمل والعمال.
4) مسوح الرأي العام والاتجاهات السياسية.
5) مسوح العلاقات الصناعية والروح المعنوية والتي تهدف إلى قياس معنويات العمال وعلاقاتها بالإنتاجية.

أما في المجال القانوني يمكن استخدامها:

- الأبحاث الوصفية المسحية: يمكن استخدامها بشكل واسع في دراسة الظواهر الإجرامية وبالخصوص الظواهر المتعلقة بالظروف العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الجرائم: المرتبطة بالأسرة والتشرد، والاختلاس والسرقة.
- يمكن استخدام المنهج الوصفي المسحي بالأبحاث القانونية المرتبطة بالجوانب الاجتماعية التي تهتم بالاستشراف والتخطيط، بهدف تلبية حاجات أفراد المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية

والتعليمية، بالإضافة إلى العمليات المسحية المرتبطة بتسيير الموارد البشرية. مثلا: الدراسات المتحيزة لمعرفة الرأي العام حول مسألة معينة.

**مزايا الأسلوب المسحي**: يتميز المنهج المسحي بالآتي:

1) سهولة تطبيقه وتعدد مجالاته في التطبيق.
2) قدرته الكبيرة على تغطية وحدات كثيرة من المجتمع المدروس باستخدام العينة في أغلب الأحيان.
3) تناوله لظواهر معاصرة يجعل منها ذات فائدة ونفع كبيرين للمجتمع على الدراسة.

**عيوب الأسلوب المسحي**: يعاب على الأسلوب المسحي الآتي:

1) صعوبة السيطرة على كل متغيرات الدراسة فيه.
2) قيمته مرتبطة بدقة العينة المختارة للدراسة ومدى جودة أدوات جمع البيانات مثل الاستبيان وغيره وطرق تحليلها.
3) إحتمال وجود قدر من التحيز من جانب الباحث بالنسبة لبعض الجوانب في الدراسة.

**أدوات الأسلوب المسحي**: تنوع أدوات جمع المعلومات والبيانات في الأسلوب المسحي على النحو الآتي:

1) المقابلة
2) الاستبيان
3) الاختبارات المقننة
4) مقاييس الميول والاتجاهات والمعلومات.
5) الكتب والدوريات والمصادر المختلفة.

**معوقات استخدامه:** تتمثل معوقات استخدام الأسلوب المسحي في:

1) ارتفاع تكاليف استخدامه وتطبيقه.
2) حاجته إلى فترة زمنية طويلة وجهد كبير.
3) يعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع المعلومات وفي أحيان أخرى، يستخدم الباحث أكثر من أسلوب أو أداة لهذه الغاية.

***ب* أسلوب دراسة الحالة:**

ويعرف أسلوب دراسة الحالة بأنه:

المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية بأي وحدة سواء كانت فردا، أو مؤسسة، أو نظاما اجتماعيا، وذلك قصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة

كما يعرف بأنه:

أسلوب يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية أو عدد من الحالات بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر.

مما سبق من التعريفات يتضح الآتي:

1) يهتم أسلوب دراسة الحالة بدراسة حالة واحدة قائمة مثل دراسة فرد أو أسرة أو شركة أو مدرسة.
2) تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله.

**استخداماته:** يستخدم أسلوب دراسة الحالة في الحالات الآتية:

1) عند الرغبة في دراسة المواقف المختلفة للوحدة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي أو الثقافي (أي كل محتويات الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وأفكار إضافة للمكونات المادية للثقافة)
2) حين يريد الباحث معرفة التطور التاريخي للوحدة المدروسة.
3) حين يريد الباحث أن يسبر غور الحياة الداخلية لفرد أو أفراد معنيين بدراسة حاجاتهم الاجتماعية واهتماماتهم ودوافعهم.
4) قد يستخدم أسلوب دراسة الحالة كأسلوب مكمل لأسلوب آخر إذا احتاج الباحث استيضاح جانب معين من جوانب بحثه أو تفسير نتائج معينة بصورة مستفيضة.

وتستخدم دراسة الحالة في كثير من الأحوال كمكمل للدراسات المسحية، ومع أن مثل هذا الأسلوب يؤدي إلى كشف الكثير من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن الحالة المدروسة، إلا في حالة أن يتم التوصل إلى نفس النتائج من عدد كاف من الحالات المماثلة ومن نفس المجتمع فعندئذ يمكن تعميم النتائج على باقي أفراد المجتمع.

5) جمع بيانات لفهم شخصية الفرد الذي يعاني من مشكلة اجتماعية أو نفسية ما بغية معرفة الظروف التي ظهرت بها المشكلة قيد البحث.
6) دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومن أمثلة ذلك الدراسات التي تهتم بالأسرة وظروف العمل ومستوى الأجور ونفقات المعيشة والبطالة وغير ذلك.

**أدوات أسلوب دراسة الحالة**: يتم جمع البيانات في مثل هذا الأسلوب بوسائل وأدوات متعددة منها:

1) المقابلة الشخصية
2) الاستبيان
3) الوثائق والمنشورات

**مزايا أسلوب دراسة الحالة**:

يحقق تطبيق أسلوب دراسة الحالة مجموعة من المزايا من أهمها:

1) توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره أساليب ومناهج البحث الأخرى.
2) يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة وبالتالي يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل.
3) يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول وضع الظاهرة المدروسة مقارنة بأساليب ومناهج البحث الأخرى.
4) يركز الباحث فيه على حالة واحدة ولا يشتت جهده في دراسة موضوعات متعددة.

**عيوب أسلوب دراسة الحالة**: يمكن حصر عيوب أسلوب دراسة الحالة فيما يلي:

1) صعوبة تعميم نتائج أسلوب دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة خصوصا إذا ما كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة.

2) تحيز الباحث في بعض الأحيان عند تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة، الأمر الذي يجعل الباحث عنصرا غير محايد وبالتالي تبتعد النتائج عن الموضوعية.

**استخداماته: في الدراسات القانونية:**

ويظهر خاصة في مجال العلوم الجنائية فمثلا من أجل معرفة الدوافع الإجرامية، فإنه يجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل تفسير السلوك الإجرامي خاصة مع التطور السريع للظاهرة الإجرامية، وظهور أنماط لم تكن معروفة في السابق.

لذلك يتطلب القيام بدراسات قانونية متخصصة ومعمقة وكل ذلك من أجل الوصول إلى وضع تشريعات وقواعد تواجه هذه الظواهر الجديدة.

**2) أسلوب تحليل المحتوى:**

ويعرف أسلوب تحليل المحتوى بأنه:

- أسلوب يقوم على وصف منظم ودقيق لنصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة، وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونه وتحليله.

كما يعرف بأنه:

- أسلوب البحث الذي يقوم بتحليل المحتوى الظاهري أو المضمون الصريح للظاهرة المدروسة ووصفها وصفا موضوعيا ومنهجيا وكميا بالأرقام.

فتحليل المحتوى: هو رد محتوى الشيء أو الفكرة أو الخطاب المحلل إلى عناصره الأولية، بمعنى أيضا تخالف المحتوى المركب في خصائصه.

من خلال التعريفات السابقة يتضح الآتي:

1) تحليل المضمون هو اتصال غير مباشر بالأفراد من خلال الاكتفاء بالرجوع إلى الوثائق والسجلات والمقابلات التلفزيونية والصحفية المرتبطة بموضوع الدراسة.

2) يقوم الباحث بعد اختيار الوثائق والسجلات المناسبة بتحليلها مستندا إلى البيانات الصريحة الواضحة المذكورة فيها.
3) يتعين على الباحث التأكد من صدق تمثيل الوثيقة أو السجلات المستخدمة في التحليل سواء كان من حيث أهميتها، أو أصالتها، أو موضوعيتها.
4) يتم تحديد المضمون من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقا، بحيث تساعد الإجابة على هذه الأسئلة في وصف وتصنيف محتوى المادة المدروسة بشكل يساعد على إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص.
5) يشترط في مثل هذا الأسلوب عدم تحيز الباحث عند اختيار عينة النصوص أو المسموعات المراد دراستها وتحليل مضمونها، بحيث يجب أن تكون ممثلة بشكل موضوعي لمجتمع الدراسة الذي تمثله.
6) التحليل للبيانات، يمكن أن يكون كميا بترجمة المحتوى إلى أرقام ونسب وأعداد وإحصائيات ومعدلات، ثم حساب التكرارات لها، لتحديد مواقع التركيز والاهتمام أو التهميش، فحضور "المصطلح" أو غيابه في المضمون يعطي تفسيرات ودلالات تفيد الباحث.
7) وقد يكون التحليل كيفيا من خلال تفسير وتحليل النتائج وكشف أسبابها وخلفياتها.

**استخدامات أسلوب تحليل المحتوى:**

من المجالات والمواضيع التي يستخدم فيها أسلوب تحليل المحتوى ما يلي:

1) التعرف على المعارف والقيم وتحقيق الأهداف والآثار التي تحملها الكتب والمناهج والأدبيات التربوية والثقافية وغيرها.
2) دراسة محتوى المؤتمرات الصحفية
3) تحليل النصوص السياسية والقانونية.
4) تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.
5) دراسة وتحليل المواد التي تقدمها الصحف والإذاعة المسموعة أو المرئية والكتب والمنشورات التي تتصل بأي موضوع من المواضيع.
6) تحليل مضمون الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.
7) دراسة وتحليل البرامج السياسية للأحزاب وكذلك برامج الحملات الانتخابية.
8) التحليل القانوني للمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الوطنية والدولية في ضوء القانون الدولي والحكم على مدى مشروعيتها.

9) دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.

**أدوات أسلوب تحليل المحتوى:**

تنحصر أدوات أسلوب تحليل المحتوى بعدد من الوثائق المرتبطة بموضوع البحث مثل: السجلات والقوانين والأنظمة والصحف والمجلات وبرامج التلفزيون والكتب وغيرها من المواد التي تحتوي على المعلومات التي يبحث عنها الباحث.

**مزايا أسلوب تحليل المحتوى:** يمتاز أسلوب تحليل المحتوى بعدد من المزايا أهمها:

1) لا يحتاج الباحث إلى الاتصال بالمبحوثين لإجراء تجارب أو مقابلات، وذلك لأن المادة المطلوبة للدراسة متوفرة في الكتب أو الملفات أو وسائل الإعلان المختلفة.
2) لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي قبل وبعد إجراء الدراس
3) هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية ومقارنة النتائج مع المرة الأولى لنفس الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر وحالات أخرى.
4) تعتبر طريقة خالية من التأثير الشخصي للباحث وذلك لعدم وجود مشاركة فعلية من الباحث مع المبحوثين.
5) يمكن تطبيقه على أنواع عديدة من المواضيع.

**عيوب أسلوب تحليل المحتوى:** لا يخلو أسلوب تحليل المحتوى مع بعض العيوب أبرزها:

1) يحتاج إلى جهد مكتبي من قبل الباحث.
2) يغلب على نتائج أسلوب تحليل المحتوى طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة ولا يبين الأسباب التي أدت إلى ظهور المادة المدروسة بهذا الشكل أو المحتوى.
3) لا يمتاز هذا الأسلوب بالمرونة حيث يكون الباحث مقيدا بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة.
4) المعلومات المأخوذة من تحليل المضمون قد تكون معلومات من وثائق غير حقيقية قد تكون مزورة وغير أصلية.
5) صعوبة الاطلاع على بعض الوثائق لسريتها.

6) من الصعب الحصول على إجابات للأسئلة التي تتطلب معرفة سابقة، ففي كثير من الأحيان لا توجد إجابات جاهزة يمكن الحصول عليها مباشرة من النص.

**أنواع التحليل في العلوم القانونية:**

- ✓ تحليل نص فقهي
- ✓ تحليل نص قانوني
- ✓ تحليل حكم أو قرار قضائي

غير مرن لأن التحليل يكون وفق منهجية محددة الخطوات من حيث الشكل والمضمون.

## 2المنهج التجريبي:

ويعرف بأنه:

تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقع أو الظاهرة التي تكون موضوعا للدراسة، وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير حتى آثار في هذا الواقع أو الظاهرة.

كما يعرف بأنه:

الطريقة التي يقوم بها الباحث بتحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعلومات التي تخص ظاهرة ما، وكذلك السيطرة عللا مثل تلك الظروف والمتغيرات والتحكم بها.

من خلال التعريفات السابقة يتضح الآتي:

1) يقوم المنهج التجريبي على التحكم في الظاهرة وإجراء بعض التغييرات على بعض المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بشكل منتظم من أجل قياس تأثير هذا التغيير على الظاهرة.
2) يقوم المنهج التجريبي على تثبيت جميع المتغيرات التي تؤثر في مشكلة البحث باستثناء متغير واحد محدد تجري دراسة أثره في هذه الظروف الجديدة، ومع هذا التغيير والضغط في ظروف الواقع يسمى التجربة.
3) يعتبر المنهج التجريبي عن غيره من المناهج في أن الباحث يتدخل في الظاهرة المدروسة ويؤثر ويتحكم في المتغيرات من أجل قياس أثرها الدقيق على المشكلة.
4) يعتبر المنهج التجريبي الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية الحديثة –الشكل الصحيح-
5) تعتبر التجربة هي إحدى الطرق التي يمكن أن تستخدم في المشاهدة العلمية للظوهر والتي يمكن للباحث بواسطتها جمع البيانات عن تلك الظواهر لفهم سلوكها والتنبؤ بها.

6) تعتبر التجربة من أنسب الأساليب لاختبار فروض نظرية يكون الباحث قد صاغها من مشاهداته.
7) يعتبر القيام بالتجارب على الظواهر في معظمها تفسيري أكثر منه وصفي للظواهر المبحوثة.
8) البحوث التجريبية غالبا ما تجري في المختبر وتحدد كيف؟ لماذا تكون الأشياء؟ أو تتداخل مع بعضها.

**استخدامات المنهج التجريبي:**

من أبرز المجالات والموضوعات التي يستخدم فيها المنهج التجريبي ما يلي:

1) دراسات الظواهر الفيزيائية
2) دراسات العلوم الطبيعية
3) مجال العلوم القانونية والإدارية (إعطاء أمثلة)
4) البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية والثقافية والسياحية والجغرافية.
5) دراسات العلوم الجنائية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية منها.
6) تفسير الظواهر والمشاكل القانونية والإدارية والتنبؤ بها علميا والتحكم فيها وحلها واستخدامها لتحقيق المصلحة العامة بطريقة علمية صحيحة.
7) كما يستخدم أحيانا في دراسات العلوم التربوية

**أدوات المنهج التجريبي**: تعتبر الملاحظة والمشاهدة أقوى وأدق أدوات المنهج التجريبي.

**مميزات المنهج التجريبي**: من أهم مميزات المنهج التجريبي الآتي:

1) يتميز عن غيره من المناهج بدور متعاظم للباحث لا تقتصر فقط على وصف الوضع الراهن للحدث أو الظاهرة بل يتعداه إلى تدخل واضح ومقصود من قبل الباحث بهدف إعادة تشكيل واقع الظاهرة أو الحدث من خلال استخدام إجراءات أو إحداث تغييرات معينة ومن ثم ملاحظة النتائج بدقة وتحليلها وتفسيرها.
2) المنهج التجريبي يشمل استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو الحدث أو التأثير فيهما بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك بهدف التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه المتغيرات في هذا المجال.

3) يمكن للباحث المستخدم للأسلوب التجريبي أن يكرر التجربة عبر الزمن مما يعطي الباحث فرصة التأكد من صدق النتائج وثباتها.

**عيوب المنهج التجريبي:**

من العيوب والانتقادات الموجهة للمنهج التجريبي ما يلي:

1) إيجاد البيئة الاصطناعية عند استخدام المنهج التجريبي في قياس العلاقات بين المتغيرات، وربما يدفع الأفراد موضع التجربة إلى تغير سلوكهم لشعورهم بأنهم موضع ملاحظة واختيار مما يؤدي إلى تغيير في النتائج.
2) يعتمد المنهج التجريبي على العينة في إجراء التجربة ومن ثم تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، ولكن ما يعيب ذلك أنه قد لا تشمل العينة مجتمع البحث وبالتالي يصعب معها تعميم النتائج.
3) دقة النتائج في المنهج التجريبي تعتمد على الأدوات المستخدمة في التجربة كالاختيارات والمقاييس، وبالتالي تطور الأدوات المستخدمة يساعد في التوصل إلى نتائج أكثر دقة وبذلك يحذر الباحث من الوقوع في أخطاء القياس من خلال التأكد من اختيار أدوات القياس المناسبة والتي تتميز بالصدق والموضوعية والثبات.
4) يعتمد المنهج التجريبي على استخدام أسلوب الضبط والعزل لكافة العوامل المؤثرة على الظاهرة، ولكن هذا صعب التطبيق والتحقيق في العلوم الاجتماعية والإنسانية لتأثرها بعوامل عديدة متفاعلة يصعب عزلها وتثبيتها.
5) يتطلب إجراء التجربة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية المعقدة، لأن تعميم التجربة وتنفيذها يتطلب إجراء تعديلات إدارية وفنية متعددة قد لا يستطيع الباحث بمفرده أن يقوم بها مما يتطلب الاستعانة بالجهات المسؤولة لمساعدته في إجراء التعديلات.

مثلا: فالمعلم الذي يريد أن يستخدم أسلوب جديدا في التدريس، مثل أسلوب الزيارات الميدانية يحتاج إلى موافقة مدير المدرسة وموافقة المؤسسات التي ستتم زيارتها وموافقة أولياء الأمور على الزيارات ويحتاج إلى وسائل النقل، ونفس الأمر. مثلا: بالنسبة إلى تجارب على السجناء، فإن هذا الأمر يحتاج إلى العديد من الموافقات للدخول إلى السجن، ومقابلة السجناء، وإخضاعهم للتجربة.

كل هذه عقبات إدارية وتقنية قد لا تشجع الباحث على استخدام الأسلوب التجريبي.

**أنواع التجارب في البحث التجريبي:**

عند استخدام التجربة في البحث العلمي هناك نوعين من التجارب هما:

1- **التجارب المعملية:** ويتم فيها وضع أفراد العينة موضع البحث في مناخ تجريبي أو اصطناعي يتناسب مع أغراض البحث، وهذا يساعد الباحث على التحكم في كافة متغيرات الدراسة.
2- **التجارب الميدانية:** ويتم فيها إجراء التجارب واختيار الفروض في مناخ عادي، كالمدرسة والمصنع والبيت وتتميز هذه الطريقة بأن الأفراد [موضع البحث] لا يتصنعون الحركة أو النشاط أو السلوك حيث لا يوجد لديهم شك في أنهم مراقبين أو موضع الدراسة مما قد ينعكس على سلوكهم
3- **التجارب التمثيلية:** وهي نوع من التجارب التي تتم لمحاكاة ظاهرة موجودة او غير موجودة بالضرورة في الواقع وثم إجراؤها لتمثيل في الغالب لمحاكاة وضع معين موجود في مجمع الدراسة Simulation.

**خطوات المنهج التجريبي:**

يمكن القول أن المنهج التجريبي يختلف عن غيره من المناهج في خطوات البحث والتي تشمل جانب تحديد المشكلة وصياغة الفروض، وهي كما يلي:

أ- **تصميم واختيار التجربة:**

والتجربة هنا هي مجموعة من الإجراءات المنظمة والمقصودة التي سيتدخل من خلالها الباحث في إعادة تشكيل واقع الحدث أو الظاهرة وبالتالي الوصول إلى نتائج تثبت الفرضيات أو تنفيها.

وتصميم التجربة يتطلب درجة عالية من المهارة والكفاءة لأنه يتوجب فيه حصر جميع العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة. وكذلك تحديد العامل المستقل المراد التعرف على دوره وتأثيره في الظاهرة وضبط العوامل الأخرى وكذلك يشتمل تصميم التجربة على تحديد مكان وزمان اجرائها وتجهيز واضح لوسائل قياس النتائج واختبار صدقها.

**إجراء التجربة وتنفيذها:**

وفي حالة تطبيق المنهج التجريبي لابد من تحديد نوعين من المتغيرات بشكل دقيق وواضح وهما:

1) **المتغير المستقل:** وهو العامل الذي يريد الباحث قياس مدى تأثيره في الظاهرة المدروسة وعادة ما يعرف باسم المتغير أو العامل التجريبي.
2) **المتغير التابع (مشكلة الدراسة):** وهذا المتغير هو نتاج تأثير العامل المستقل في الظاهرة.

وعادة يقوم الباحث بصياغة فرضية محاولا إيجاد علاقته بين المتغير المستقل والمتغير تابع، ولكي يتمكن الباحث من اختيار وجود هذه العلاقة أو عدم وجودها لا بد له من استبعاد وضبط تأثير

العوامل الأخرى على الظاهرة قيد الدراسة، لكي يتيح المجال للعامل المستقل وحده بالتأثير على المتغير التابع.

وقد لوحظ من خلال خبرات كثير من الباحثين أن المتغير التابع يتأثر بخصائص الأفراد في المجموعة التجريبية التي تتعرض للمتغير المستقل لتحديد درجة تأثيره فيها، وللتغلب على مثل هذه المشكلة فإنه يقترح أن يقوم الباحث بإجراء تجربته على مجموعتين من الأفراد إحداهما المجموعة التجريبية والأخرى المجموعة الضابطة شريطة ألا يكون هناك أي فروق بين خصائص وصفات الأفراد في المجموعتين.

كذلك قد يتأثر المتغير التابع بالعديد من العوامل الخارجية وبإجراءات تقيد التجربة، لذلك لا يد للباحث من ضبط هذه العوامل وتحييدها ومنع تأثيرها على العامل التابع، لكي يستطيع تحقيق نتائج دقيقة وصحيحة.

**المتغير المستقل**: هو المتغير الذي يهدف الباحث إلى دراسة آثاره على متغير آخر. هو المتغير التابع (نتيجة). والمتغير المستقل الذي يفترض أنه السبب أو أحد الأسباب لنتيجة معينة ودراسته قد تؤدي إلى معرفة أثره على متغير آخر.

**المنهج التجريبي على الدراسات القانونية:**

يستخدم في العديد من مجالات القانون والإدارة، مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والجغرافية.

وعلاقة القانون بعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وقد استخدم كل من دوركايم ومونستيسكو المنهج التجريبي في دراستهم القانونية.

كما طبقت المدارس الوصفية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية منها وكذا في دراسة وبحث فلسفة الجريمة والعقاب.

وازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي، عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الطب النفسي والطب العيادي وعلم الوراثة.

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات والبحوث العلمية التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات.

وأكثر الفروع القانونية والعلوم الإدارية تطبيقا للمنهج التجريبي في قانون الإجراءات والمرافعات والنظام القضائي، وفي الوقت الحاضر، القانون الجنائي والعلوم الجنائية والقانون الإداري والعلوم الإدارية نظرا لتطبيقها خاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعملية وتطبيقية واجتماعية ووضعية ولها علاقة بالواقع المحسوس وأكثر تداخلا وتكاملا وتفاعلا بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

**المنهج الاستقرائي:**

يمكن تعريفه على أنه: عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية.

**يتضح:** من التعريف أن المنهج الاستقرائي ينتقل من الجزء إلى الكل، أو من الخاص إلى العام، حيث يبدأ الباحث بالتعرف على الجزئيات ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل.

**أقسام الاستقراء:** قسم أرسطو الاستقراء إلى نوعين:

1) **الاستقراء الكامل:** هو استقراء يقيني يقوم على ملاحظة جميع مفردات الظاهرة موضع البحث لإصدار الحكم الكلي على مفردات الظاهرة، وهذا يبدو غير عملي من الناحية الواقعية لما يتطلبه الاستقراء الكامل من القيام بملاحظة كافة عناصر الظاهرة.

وهناك من يعتبر الاستقراء الكامل استنباطا لأنه لا يسير من الخاص إلى العام، بل تأتي النتيجة مساوية للمقدمة.

2) **الاستقراء الناقص:** وهو استقراء غير يقيني حيث يقوم الباحث بدراسة بعض مفردات الظاهرة دراسة شاملة ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل. فالباحث ينتقل من المعلوم إلى المجهول.

وقد ساهم المنهج الاستقرائي في تطور كثير من العلوم، مثل العلوم الفلسفية، والعلوم الطبيعية، والطب والهندسة ... إلخ

وكان يتم ذلك بالتزامن مع استخدام المنهج التجريبي، ويسمى كذلك باسم "المنهج الاستقرائي التجريبي".

فهو مناسب لدراسة العلوم الطبيعية، حيث يستخدم في ذلك كل من الملاحظة والتجربة، ولكن لا يعني هذا أن هذا المنهج حكر على العلوم الطبيعية بل هناك بعض من الباحثين يستخدمون المنهج الاستقرائي في العلوم الإنسانية أيضا، وبالاتساق مع مناهج علمية أخرى مثل: المنهج الوصفي، المنهج الاستنباطي والمنهج المقارن.

**مميزات المنهج الاستقرائي:**

تتمثل مميزات المنهج الاستقرائي في إمكانية دراسة الظاهرة أو الموضوع البحثي بأسلوب مدقق ومنهجي من خلال الملاحظة والتجربة، بما يمنح لباحث نتائج أقرب للحقيقة.

وكذلك تجري عنصر الموضوعية في مراحل استخدام المنهج، بالإضافة إلى أن الفرضيات المطروحة قد توصل إلى قوانين عامة تفيد قطاعات كبيرة علمية أو مجتمعية، وذلك في حالة إثبات صحتها.

**عيوب المنهج الاستقرائي:**

- ✓ من أبرز عيوب المنهج الاستقرائي صعوبة عملية تعميم النتائج في كثير من الحالات البحثي. مثلا قيل: السماء تمطر كل شتاء فإنها ستمطر هذا الشتاء أيضا حيث نقوم بالاعتماد على تكرار حدوث المقدمة في السابق لمحاولة اثبات صحة الاستنتاج، الا أنه غير مؤكد ن وهذه هي مشكلة الاستقراء.
- ✓ من الممكن أن تتغير المعطيات الخاصة بالبحث مستقبلا.

**خطوات المنهج الاستقرائي:**

1) **الملاحظات**: وهي عبارة عن بيانات يقوم الباحث بجمعها، تحليلها، وتصنيفها للوصول إلى نتائج دقيقة. والملاحظات نوعان:

أ) **الملاحظة المقصودة**: وفيها يقوم الباحث بتحديد نص أو معلومة يتوقع الباحث بأنها ستساعده في الوصول إلى وصف مناسب لمنهج البحث الخاص به.

ب) **الملاحظة البسيطة**: تأتي هذه الملاحظة في ذهن الباحث بطريقة مفاجئة، وبدون أن يضطر الباحث إلى التفكير، ويطلق عليها "الاكتشاف".

2) **الفرضيات** : ويعني الأفكار التي يقوم الباحث بطرحها وافتراضها معتقدا أنها ستقوم بوضع تفسير مناسب (المنهج الاستقرائي)، وفي العادة يقوم الباحث بوضع أكثر من فرضية لكي يقارن فيها ويختار من فيها الفرضية التي تناسب بحثه.

3) **التجارب**: وهي عبارة عن الاختبارات التي يقوم الباحث بإجرائها حتى يعرف مدى نسبة نجال المنهج الذي يطبقه في الإطار المخصص له.

وعليه فإن الاستقراء هو عبارة عن الاستدلال تصاعدي حيث ينطلق الباحث من الجزء إلى الكل أي من الظاهرة الجزئية إلى الظاهرة الكلية.

**تطبيقات المنهج الاستقرائي في العلوم القانونية:**

يعتبر المنهج الاستقرائي من المناهج المشتركة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية ونجده بكثرة في المنهج التجريبي، كما نجده مستعمل أيضا عند فقهاء الشريعة الإسلامية.

كما يعتبر من المناهج العقلية التي تقوم على العمليات العقلية التأملية التي يسير فيها العقل بقواعد وطرق منظمة.

وقد قام الفيلسوف أرسطو باستعمال المنهج الاستقرائي في دراسته للدولة والحكومة حيث يتنقل من الجزء إلى الكل، ويتمثل الجزء في الأسرة والقرية، أما الكل فيتمثل في الدولة، والتي يعتبرها هذا الفيلسوف بأنها نتائج تطور تاريخي مر بمراحل اجتماعية للوصول إلى مرحلة الدولة وهي الانتقال من الأسرة إلى القرية إلى الدولة.

فالأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع وتتكون القرية من مجموعة من الأسر، أما الدولة فتتكون من مجموعة من القرى وهي تمثل الظاهرة الكلية عند أرسطو. أما الأسرة والقرية فهي تمثل الظاهرة الجزئية.

ومن خلال ذلك، فإن المنهج الاستقرائي أصبح يطبق بشكل واسع من طرف الباحثين القانونيين في مجال القانون الدستوري خصوصا والعلوم الاجتماعية عموما.

**المنهج الاستنباطي (الاستدلالي أو الاستنتاجي):**

يعرف المنهج الاستنباطي على أنه: منهج أسلوبه الشرح والنظر والتفكر والتأمل والتحليل وينتقل من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص، ويتضح لنا من هذا التعريف أن:

- الاستنباط يبدأ أو يستند إلى مسلمات أو نظريات ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث، من هنا نرى أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء.
- الاستنباط منهج يبدأ من قضايا مبدئية مسلم بها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، دون اللجوء إلى التجربة.
- الاستنباط منهج يتناول العناوين والنظريات العامة ويحللها ليصل إلى نتائجها وفروعها، فهو منهج يقوم على تفكيك القضية إلى أجزائها.
- الاستنباط منهج يربط بين المقدمات والنتائج ويبدأ بالكليات ثم منها إلى الجزئيات.

ويفهم مما تقدم بأن المنهج الاستنباطي هو الذي ينتقل فيه الاستنتاج من الكل إلى الجزء، فهو بعكس المنهج الاستقرائي الذي ينتقل فيه الاستنتاج من الجزء إلى الكل.

ويبدأ الاستنباط من القواعد الكلية، ومن ثم يستنبط منها القواعد التي تنطبق على الجزء الذي يقوم الباحث بدراسته وبالتالي هو شكل من أشكال المنطق.

**مميزات المنهج الاستنباطي (الاستدلالي):**

- المنهج الاستنباطي يتم التخطيط له من قبل، وهذا يؤدي في النهاية للوصول لنتائج دقيقة ومثبتة علميا.
- كلما اعتمد الباحث في تطبيق المنهج بقواعده الأساسية كلما كانت النتائج أكثر دقة.
- من مزايا تطبيق المنهج هي وضع الفرضيات والقدرة على اختيارها، مما يسمح للباحث استهداف أمر محدد للحصول على النتائج الهامة سواء بالإيجاب أو بالسلب.

**عيوب المنهج الاستنباطي:**

- يعاب عليه أن له حدود زمانية ومكانية محددة وهذا يؤثر بشكل كبير على الدراسات الحديثة وعلى المتغيرات، وهذا ما يجعل الدراسة غير قابلة للبحث والفحص مرة أخرى، لأنه بتغير المكان والزمان ستتغير النتائج وستكون مخالفة للقواعد العامة.
- الاختيار الخاطئ للفرضيات يؤثر على النتائج حيث تعتبر الفرضيات من أهم الأسس التي تستخدم عند تطبيق المنهج الاستدلالي.

**الأدوات البحثية والأساليب التي تستخدم عند تطبيق المنهج الاستنباطي:**

**أولا: أدوات القياس العلمي:** من أهم الأدوات التي تستخدم أثناء إجراء البحث العلمي مهما كان التخصص، ولكن تستخدم بشكل أكبر عند تطبيق المنهج الاستدلالي حيث أنها تساعد في وضع الفرضيات، وتطبيق النظريات المتوفرة للتأكد من صحتها.

**ثانيا: أداة التجربة العقلية:** وهي الأداة الأساسية عند تطبيق المنهج الاستدلالي، فهي عبارة عن توقعات الفرضيات البحثية التي تم التأكد منها من خلال التفكير العميق والشرح باستفاضة. من خلال وجهة نظر الباحث.

**ثالثا: أداة تركيب النتائج:** تستخدم هذه الأداة بعد استخدام المسلمات الأولية، ثم البدء في تطبيق النتائج بأسلوب منهجي منظم سليم.

**أدوات و مبادئ الاستدلال:**

قسم رجال المنطق القدماء مبادئ الاستدلال إلى: البديهيات – المسلمات – الفرضيات.

أ) **البديهيات:** هي قضية بينة بنفسها وليس من الممكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان.

ب) **المسلمات**: المسلمات أقل يقينية من البديهيات، ولكي يصادق على صحتها ويسلم بها تسليما، بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل. ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض.

ت) **التعريفات**: يراد بها التعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة يجمع من خلاله كل صفات الشيء ودخول صفة أو خصائص خارجة عنه حيث يصبح التعريف جامعا مانعا.

**أدوات الاستدلال:**

أ) **البرهان**: هو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة.

ب) **القياس**: وهو عملية أو قضية عقلية منطقية، تنطلق من مقدمات مسلم بها إلى نتائج غير مضمون صحتها.

**تطبيقات المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:**

المنهج الاستدلالي هو المنهج الأمثل الذي يساعد الباحث في تفسير النصوص القانونية، وهو الأسلوب المتبع من طرف الباحثين والهيئات التشريعية، لأنه يوفر على الجميع صعوبات نقص الأحكام والقوانين والنظريات العلمية، فهو أداة لاكتشافها.

حيث كثيرا ما يتم اللجوء إلى القياس والذي هو أحد أدوات المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية، خاصة عند وجود بعض الوقائع القانونية التي لم يرد بشأنها نص قانوني.

حين يستعين المشرع بهذا المنهج من خلال قواعد قانونية [كمقدمات كبرى— كمسلمات] ليصل إلى قواعد قانونية أخرى – [كمقدمات صغرى]. عن طريق القياس. مثلا:

- كل إنسان فان ← مقدمة كبرى [مسلمة]
- سقراط إنسان ← مقدمة وسطى
- سقراط فإن ←نتيجة.

كما يلجأ القاضي إلى قواعد ومبادئ وأحكام قانونية عامة ومجردة موجودة مسبقا كمبادئ وقضايا ومقدمات لمسلمات قانونية أولية وقبلية ليجرب ويقيس ويستنتج على أساسها الحلول والأحكام التي يصدرها.

فالاستدلال القضائي هو الاستدلال العملي الذي يقوم به القاضي باستخلاص نتيجة معينة من المقدمتين الصغرى والكبرى للقياس الذي يقوم به.

كما يستخدم النهج الاستدلالي أيضا في تكييف الوقائع والنزاعات المعروضة أمام القاضي باستخدام:

- {النصوص القانونية والمبادئ القانونية الموجودة مسبقا} كمقدمة كبرى.
- {الوقائع المادية المعروضة أمامه} كمقدمة صغرى
- {النتيجة} إصدار الحكم.

وعليه فإن تفسير وفهم النصوص القانونية سواء بالنسبة للمشرع أو الفقيه أو القاضي واستنباط الأحكام من القانون المدني والجنائي والتجاري .... إلخ لابد فيه من الاستدلال وسير عملية الاجتهاد والاستنباط وفقا لهذا المنهج.

**الفرق بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي:**

يشترك المنهجان ببناء النتائج على مسلمات، بينما يكمن الفرق في طبيعة هذه المسلمة، هل هي حقيقة كلية كما هي في الاستنباط أم جزئية كما في الاستقراء وهناك فروق أخرى بين المنهجين هي:

1) يتيح الاستقراء معلومات ذات نطاق واسع، بالاعتماد على مدخلات معرفية محددة عكس الاستنباط.
2) يقوم الباحث خلال الاستقراء بجمع معلومات كثيرة وقوانين ويربط بينها للوصول إلى قاعدة أعم، بينما يهدف الاستنباط لتجزئة القانون أو المعلومة العامة إلى قوانين ونظريات خاصة بحالات محددة ومن الممكن تجميعها بعد ذلك لترجع قاعدة عامة.
3) يهدف الاستقراء لاكتشاف القوانين، بينما الاستنباط هو عملية عقلية يطبق فيها الباحث قانونا أو نظرية على مسألة معينة للوصول إلى نتائج منطقية.
4) يقوم الاستقراء على تجارب سابقة فهو يعتمد على المدركات الحسية، بينما الاستنباط هو عملية عقلية تعتمد على المنطق، أما تأكيد صحتها فينبني على صحة المقدمات وعدم تناقضها.
5) تكون المدخلات ناقصة في حالة الاستقراء، بينما في الاستنباط تكون المدخلات كافية لتحصيل النتائج.
6) لا يقدم الاستنباط معلومة جديدة، فالنتيجة هي قاعدة فرعية للقاعدة العامة التي بدأ بها بينما يقدم الاستقراء نتيجة جديدة.

7) تكون النتائج صحيحة ومضمونة في الاستنباط فيما لا تكون كذلك في الاستقراء.
8) يتمتع الاستقراء بموضوعية عالية في العلوم المختلفة، لاعتماده على صحة المقدمات وإجراء التجارب. فهو يقوم على العقل والحس معا، بينما يعتمد الاستنباط على العقل دون إجراء التجارب

## المنهج المقارن:

ويعرف بأنه: ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر.

من خلال هذا التعريف يتضح لنا ما يلي:

- يهدف المنهج المقارن إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر، أو بالنسبة لظاهرة واحدة ضمن فترات زمنية مختلفة.
- تشمل طريقة المقارنة إجراء مقارنة بين ظاهرتين سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو طبيعية أو سياسية بقصد الوصول إلى حكم معين متعلق بوضع الظاهرة في المجتمع، والحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو الاختلاف بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطور هذه الظاهرة.
- على الرغم من أن المنهج المقارن هو منهج مستقل بحد ذاته ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة مثل: المنهج التحليلي، حتى أن كثير من الباحثين يقيمون دراساتهم على منهج يطلق عليه المنهج "التحليلي المقارن"، دلالة على اعتماد المقارنة على بيانات تحليلية ويمكن أن يعتمد على المنهج التاريخي للمقارنة.

**استخداماته:** يستخدم المنهج المقارن في الدراسات الآتية:

1) دراسات العلوم القانونية
2) دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية
3) دراسات العلوم السياسية والاقتصادية
4) دراسات العلوم الشرعية.

### شروط المنهج المقارن:

من أهم الشروط التي ينبغي توافرها في المنهج المقارن ما يلي:

**1)** يجب أن لا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد، أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات والظروف المحيطة بها، وإنما يجب أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

2) يجب على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة إذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية ومعتمدة على دراسات موثوقة إذا كانت الدراسة حول ظاهرة لا يمكن أن تبحث بشكل ميداني كالمقارنات التاريخية.

3) أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف، فلا يجوز أن تقارن ما لا يقارن، فمثلا لا نستطيع أن تقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة فهما موضوعان لا يوجد تشابه أو اختلاف جزئي بينهما بل هما متباعدين تماما.

4) تجنب المقارنة السطحية، إنما الغوص في الجوانب الأكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.

5) أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو زمان ومكان آخرين.

**أشكال المنهج المقارن:** للمنهج المقارن شكلان هما:

1) **المقارنة الكيفية**: وتشمل عملية المقارنة الكيفية شكلين هما:

أ- جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة عن كثب والتعرف على صفاتها أو أوصافها ومن ثم المقارنة فيها على النحو المطلوب من تلك الدراسة وذلك يتطلب التعرف على الظاهرة على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام برحلات إلى المجتمع المراد المقارنة به.

ب- يقتفي فيه الباحث جميع الاخيار عن طريق الكتب والمقالات حول الظاهرة المدروسة والقيام بالتعليق على تلك الأخيار ومناقشتها اعتمادا على مخزون علمي لديه حول الظاهرة المدروسة. (غالبا ما تستخدم في نقد نظريات تاريخية سابقة نتيجة ظهور معلومات جديدة نتيجة الأبحاث).

2 **المقارنة الكمية**: تقوم المقارنة الكمية على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين، وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة ووضوح ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة

**طرق استخدام المنهج المقارن:**

هناك خمسة طرق لتطبيق أو استخدام هذا المنهج.

1) طريقة الاتفاق: تشير إلى اشتراك جميع الظروف المؤدية إلى صوت واقعة أو ظاهرة ما في عامل واحد مشترك أن تكرار هذا العامل في كل مرة يحتمل أن يكون هو السبب في وقوع الظاهرة التي لا تحدث عادة بدونه.

مثلا: البحث عن عامل مشترك بين جميع الضحايا، سيكشف عن سبب الوفاة.

2) طريقة الاختلاف: اكتشف ستيوارت مل أن طريقة التلازم في الوقوع غير كافية لإثبات علاقة العلة بالمعلول، فوضع هذه الطريقة التي تستند إلى:

← أنه إذا تشابه مجموعتان في كل الظروف ما عدا ظرف واحد فالفرق بين المجموعتين يرجع إلى هذا الظرف

3) الطريقة المشتركة: تجمع هذه الطريقة بين الطريقة الأولى والطريقة الثانية، [أي طريقة الاتفاق وطريقة الاختلاف]. بحيث يستخدم الأولى لاختيار صحة الفروض والعثور على العامل المشترك المسبب لحدوث الظاهرة. ثم يستخدم الطريقة الثانية لإثبات أن الظاهرة أو النتيجة لا تحدث دون العامل المشترك و تستند هذه الطريقة إلى الأساس التالي:

"أن النتيجة ترتبط بالسبب وجودا وعدما فإذا وجد السبب وجدت النتيجة وإذا غاب السبب غابت النتيجة".

4) طريقة التغيير النسبي: لما كانت العلة والمعلول دائما متلازمان في الوقوع، لذا فإن التغيير في العلة يستوجب التغيير الموازي له في المعلول، سواء زيادة كان أو نقصا، فكلما زادت العلة زاد المعلول والعكس صحيح.

5) طريقة العوامل المتبقية: يطلق عليها أحيانا طريقة البواقي وتستخدم عندما تكون العوامل التي تسبب بعض أجزاء من الظاهرة معروفة للباحث، فإن الأجزاء المتبقية من الظاهرة لا بد أن تكون ناتجة عن العامل أو العوامل المتبقية.

**مزايا المنهج المقارن:**

1) من خلال المنهج المقارن بإمكانك أن تقوم بتحليل دقيق للدراسة وإجراء المقارنة عليها.
2) من خلال هذا المنهج يمكنك فهم كافة الظواهر أو المشكلات الخاصة بالدراسة.
3) من خلاله يتمكن الباحث من عمل دراسة دقيقة للعينات الخاصة بالبحث العلمي.
4) من خلال هذا المنهج يمكن للباحث أن يقوم بإجراء التجارب فهو بديل عن العلوم التطبيقية من هناك العديد من الظواهر لا يمكن دراستها تجريبيا وإنما يمكن تشخيصها عن طريق المقارنة.

**عيوب المنهج:**

1) يعتبر تحديد المفاهيم من خلال هذا المنهج أمرا صعبا للغاية.
2) من الصعب أن يحدد الباحث الوحدة المستخدمة لإجراء المقارنة.
3) الصعوبة في إجراء المقارنات في الأبحاث الاجتماعية لأنها صعبة.

**تطبيقات المنهج المقارن في الدراسات القانونية:**

يحتل المنهج المقارن أهمية خاصة في نطاق من التشريعات أو وضعها، حيث أنه يمكن للباحثين من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يمكنهم من الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف او القصور بين هذه النظم، وبالتالي تمكين الباحثين من وضع أفضل الحلول أمام المشرع ليستعين بها إذا ما أرادوا تعديل النظم القانونية الموجودة أو وضع نظم وقوانين جديدة.

كما يستخدم من طرف المحامين في الدفاع إذ يلجؤوا إلى المقارنة بين النصوص القانونية وأحكام المحاكم من أجل إيجاد نقاط التشابه، الاختلاف والتوصل إلى نقاط تخدمهم في الدفاع.

كما يستخدم هذا المنهج في البحوث القانونية وقد يستخدم كمنهج رئيسي في البحث أو كمنهج مساعد.

أ) استخدام المنهج المقارن كمنهج رئيسي:

إن استخدام المنهج المقارن كمنهج رئيسي في البحوث القانونية يجعل الدراسة في هذه الحالة دراسة مقارنة يتوجب فيها على الباحثين الأخذ بأسلوب من أساليب المقارنة.

ب) استخدام المنهج المقارن كمنهج مساعد:

ان استخدام المنهج المقارن كمنهج مساعد في البحوث القانونية يجعل منه أداة مساعدة للبحث أو أداة مساعدة للتحليل المقارن، لأنه بطبيعة الحال لا يمكن أن نقارن بين شيئين ونحن لم ندرسهما بعد، ودراستهما تحتاج وتتطلب استعمال المنهج الوصفي أو التاريخي.